

شج البكار في هموم الصغار

يؤثر عن الفرنسيين قولهم في تفسير مشاكلهم : فُتْش عن المرأة .

وفي الاقتصاد الدولي ، كما علّمنا التجارب ، فُتْش عن السياسة .

لكم فسرّ لنا المؤرخون احداث التاريخ الكبرى في ما انطوت عليه من مسببات ودوافع اقتصادية . هناك ابرز التطورات التي شهدتها التاريخ في مختلف مراحلها ، قديمها وحديثها : حروب القبائل وغزواتها ، موجات الهجرة الجماعية ، الحملات العسكرية التي شنتها دول وشعوب خارج اراضيها منذ ايام الفراعنة والفينيقيين والاعريق والرومان ، مرورا بالحروب الصليبية ثم بفتوحات الامبراطوريات الاوروبية في شتى ارجاء المعمورة قاصيها ودانيها ، سواء في القرون الوسطى او في عهد الانبعاث او في العصر الحديث . فالتاريخ حافل بما سجلته الامبراطوريات البريطانية والإسبانية والبرتغالية والنمساوية والفرنسية والعثمانية من مغامرات توسعية واستعمارية .

كل هذا ليس بالمستغرب . فكما تتحكم النوازع المادية احيانا كثيرة في تصرفات الافراد ومسلكهم في حياتهم اليومية ، فان المصالح الاقتصادية كثيرا ما تكون هي العامل الراجح و احيانا الحاسم في صنع سياسات الدول وتوجهات الامم وفي تطور العلاقات بينها .

الاقتصاد ، تبعا لهذا المفهوم ، هو المسيطر على السياسة . فالعوامل الاقتصادية هي التي تدفع احيانا بالعلاقات السياسية الدولية في اتجاهات معينة ، ايجابية كانت أم سلبية ، في حالات السلم كما في حالات الحرب ، في حالات الانفراج كما في حالات التوتر . بعبارة اخرى ، في تفسير الكثير من التطورات السياسية عليك ان تبحث عن العوامل الاقتصادية .

قد يكون هذا صحيحا في حالات عديدة . ولكن العكس ايضا صحيح في حالات اخرى ، وما اكثرها ، خصوصا في عصرنا الحديث . فلطالما بدت الاعتبارات السياسية ذات اثر ملحوظ ، احيانا مرجح و احيانا حاسم ، في مسار العلاقات الاقتصادية بين الدول . والشواهد على ذلك عديدة لا تحصى . حسبنا للتدليل على ما نقصد ان ننوه بظواهر معينة من واقعنا العربي او من الواقع الدولي المعاصر .

كانت لنا نحن العرب تجارب محدودة من هذا القبيل ، لعل أبرزها ثلاث : المقاطعة العربية لاسرائيل منذ قيامها ، والمقاطعة الاقتصادية للدولة المصرية التي قررها مؤتمر القمة العربية المنعقد في بغداد العام ١٩٧٨ رداً على عملية كامب دايفيد ، وسياسة التفتين النفطي التي مارسها الدول العربية المصدر للنفط خلال الحرب العربية الاسرائيلية سنة ١٩٧٣ وبعدها . كلها كانت من الاجراءات الاقتصادية العربية المشتركة التي أملت اعتبارات سياسية هي في الميزان العربي ذات ابعاد مصيرية قومية . وكلها كانت محدودة الأثر فلم تحقق الغاية المتوخاة منها كاملة .

المقاطعة العربية لاسرائيل وجدت الدولة العبرية تعويضاً عنها من خلال الدعم الاميركي الضخم لها وذلك عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية المباشرة التي تلاحظها الموازنات السنوية وعن طريق المعاملة المتميزة التي تتمتع بها اسرائيل في جمع التبرعات الخاصة من المقيمين في الولايات المتحدة الاميركية وتصريف سندات دين الحكومة الاسرائيلية في السوق الاميركية .

اما المقاطعة العربية للدولة المصرية فقد اعتورها بطبيعة الحال الكثير من الوهن والحلل من جراء الشعور العربي العام بفداحة الخسارة العربية التي تترتب على عزل مصر بما تشغله من حيز مركزي في الساحة العربية سياسياً واقتصادياً وبشرياً ، وكذلك بسبب الإشكال الذي اثاره الحرص البديهي والمشروع في قرار المقاطعة على ألاّ تحمل مقاطعة النظام المصري شيئاً من المعاقبة للشعب العربي المصري .

اما استخدام النفط وسيلة للضغط فقد كان مفعوله الأني في العام ١٩٧٣ مؤثراً ولكن ، من ناحية اخرى ، كان من شأنه التنبيه . الى إبعاد ما قد يجره احتمال العودة الى استخدام النفط سلاحاً للسياسة العربية ، فجرد العالم العربي حملة منهجية مركزة ومتكاملة آلت في نهاية المطاف الى احتواء نمو الطلب على النفط في العالم ، والى اختزان ما يكفي من النفط الخام لتحرير الاسواق الغربية من هاجس التقلبات المفاجئة في موفوره ، وإلى توسيع قاعدة الانتاج النفطي وتنويعها بتطوير مصادر للانتاج جديدة خارج حلقة منظمة « الاوبك » ، وبالتالي الى اضعاف السلاح الاقتصادي الأمضى الذي كان في قبضة السياسة العربية ، فتعطيله . وكانت الولايات المتحدة الاميركية رأس الحربة في ما تمّ على هذا الصعيد .

وهكذا تبدو حكاية العرب في استخدام امكاناتهم الاقتصادية أداة سياسية حكاية اخفاق وخيبة الى حد بعيد . فقد كانت خاتمتهما ، كما تنبىء ظروفهم الراهنة ، في وصولهم الى وضع فقدوا فيه القدرة على استخدام امكاناتهم المادية في دعم حقوقهم ، أو كادوا ، قبل ان يحققوا شيئاً منها .

كأني باستخدام الإمكانات الاقتصادية كوسيلة سياسية هي لعبة الكبار ، فاذا ما تنطح الصغار الى ممارستها كان مآلهم الخذلان المحقق .

انكر الكثيرون في العالم على العرب حقهم في توسل قدراتهم الاقتصادية في الدفاع عن حقوقهم الوطنية والقومية ولا اقول السياسية . فحوربت مقاطعتهم لاسرائيل بشتى الوسائل وتعرضوا لضغوط هائلة لتحجيد الثروة النفطية الى أن تبدلت معطيات الصناعة النفطية وتلاشى شبح التهديد العربي باستخدام النفط سلاحاً .

بيد أن الدول الكبرى لم تعفَ يوماً عن تسخير إمكاناتها الاقتصادية في خدمة اغراضها السياسية . وكانت الولايات المتحدة الاميركية في المقدمة في هذا المضمار . ففي ردها على السياسة السوفياتية حيال الافغانستان ، لجأت الولايات المتحدة الى مقاطعة ألعاب الاولمبياد في موسكو وشتت حملة ضغط عنيفة على حلفائها لمجاراتها في ذلك وحببت تصدير القمح عن الاتحاد السوفياتي . وخلال ازمة الرهائن الاميركيين في ايران لم تتورع السلطات الاميركية عن تجميد الارصدة الايرانية في المصارف الاميركية . ولطالما استخدمت الادارة الاميركية برنامج المساعدات الخارجية على الوجه الذي يخدم اهداف السياسة الخارجية الاميركية فأغدقت في تلك المساعدات على البلدان المستفيدة تبعاً لمدى انسجام مختلف البلدان في مسلكها الخارجي ، وحياناً في مسلكها الداخلي في ما قدر ترى الادارة الاميركية أن له علاقة بحقوق الانسان ، أو بانسجامها أو عدم انسجامها مع الخطوط الاساسية للسياسة الخارجية الاميركية . ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر سياسة التضييق التي مورست على مصر ايام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وسياسة الإغداق التي انعمت بها على اسرائيل ، وبسط اليد بعض الشيء مع مصر في مرحلة ما بعد كامب دايفيد بالطبع قياساً الى مرحلة ما قبل كامب دايفيد وانما بما لا يقاس بالدعم المخصص لاسرائيل لا من حيث نوعية الدعم ولا من حيث حجمه المطلق ولا من حيث حجمه النسبي باعتبار الفارق في الحاجة وفي حجم السكان بين اسرائيل ومصر .

قد لا تكون الولايات المتحدة ناجحة أو موفقة في استخدام قدراتها الاقتصادية أو المالية في الاغراض السياسية الخارجية ، وأنا شخصياً من الذين يرون هذا الرأي في ضوء النتائج المحققة قياساً الى ما بذل في تحقيقها . ولكن هذا ليس رأي الادارة الاميركية ، بل دليل أنها لم تزال متمسكة بسياستها ولم تزال تواصل العمل بها . ولعل آخر ما سجلت من مبادرات على هذا الصعيد تخصيص مبالغ جديدة لمساعدة غراناذا بعد غزوها ثم ، وهذا ما يعيننا مباشرة نحن العرب ، هبة السخاء الجديدة التي رافقت الاعلان عن الاتفاق على التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل بنهاية زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ .

الى ذلك ، فان نجاح الادارة الاميركية أو فشلها في سياستها يبقى امراً نسبياً يتعلق بخيار معين يمكن أن يستعاض عنه ، اذا اقتضى الامر ، بخيارات اخرى نظراً لسعة القدرات الاقتصادية الاميركية وهامشية الموارد المبدولة في هذا السبيل نسبة لضخامة الامكانيات الاميركية المتاحة وتنوعها . أما الامم الصغرى اقتصادياً ، ومنها نحن العرب ، فعندما توظف احداها إمكانات معينة تتميز بها ، مثل النفط عند العرب ، فإنما تراهن بكل ما تملك أو تكاد . فإذا ما اخفقت في سعيها كان لإخفاقها وقع الضربة القاصمة . والكبار قادرون ، بما يملكون من امكانيات متفوقة ، على احباط مسعاها في هذا السبيل اذا ما عقدوا العزم على ذلك .

من هنا ، فقد لا يكون من الغلو في شيء القول إن استخدام الامكانيات الاقتصادية اداة لتحقيق غايات سياسية هي الى حد بعيد لعبة الكبار ، فاذا ما تنطّح الصغار الى ممارستها كان نصيبهم الخذلان . إن اميركا ،

باعتبارها اكبر الكبار اقتصاديا وانشطهم في هذا المضمار ، تتحمل في نظرنا مسؤولية خاصة في كيفية ادارتها هذه اللعبة ، اذ على نتائج عملها هي بالذات يتوقف الكثير من مسار التطورات الاقتصادية العالمية ، ومن ضمنها العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن صلبها بالطبع العلاقات العربية الاميركية . وقد لا يقتصر الأمر على العلاقات الاقتصادية وانما قد يتعداها الى العلاقات السياسية .

ان مسؤولية الكبار في ما يجري على الساحة الاقتصادية الدولية ، وفي مقدمهم الولايات المتحدة الاميركية ، لا تقاس بمسؤوليات أية دولة صغرى أو أية مجموعة من الدول الصغرى . فلنحاذر التمويه على هذا الواقع بالحديث عن تبادل او تعاون بين كبير وصغير .

ومسؤولية الكبار من دون الصغار تتجاوز حدود استخدام الاقتصاد أداة للسياسة ، وتتناول ايضا الدور الذي يلعبه الكبار بحكم حجمهم في اطار النظام الاقتصادي العالمي . وهنا ايضا تصدر الولايات المتحدة الاميركية قائمة هؤلاء .

يقول هيلموت شميدت ، المستشار الألماني الغربي السابق ، « لم يحدث منذ عهد الرومان أيام المسيح أن كان العالم يعتمد اقتصاديا على قوة واحدة ، ولكن ادارة ريغان لا تعي ذلك ولا ترى أن مسؤولية خاصة تترتب عليها نتيجة ذلك . ان الإدارة (الاميركية) لا تدرك ان العجز الاميركي الهائل يعمل على خنق عملية اعادة التوظيف في الموجودات الثابتة على امتداد العالم وان البطالة قد حلت بكل مكان من العالم الصناعي » (١) .

قلت في مناسبة سابقة مؤخرأ : الصغار يتشاكون الهموم من وطأة حالات التضخم الحاد وارتفاع اسعار الفوائد وتقلبات اسعار العملات وما الى ذلك . بالطبع هناك اسباب تتعلق بكل بلد وبكل كتلة اقتصادية ولكن هناك واقعا آخر كثيرا ما يكون هو العامل الحاسم : الواقع هو أن الوضع غالبا ما يتوقف على سياسات الدول الكبرى ، وبالأخص الدولة الكبرى . فاذا نشب تضخم في اميركا صدرته الى سائر اقطار المعمورة . واذا ارتفعت معدلات الفائدة في السوق الاميركية لحقت بها معدلات الفائدة في سائر اسواق العالم . واذا تقلبت اسعار الدولار تقلبت معها اسعار العملات الاجنبية ، اقله قياسا الى الدولار (وهو المعيار النقدي الاهم في العالم) . فوتيرة التطورات ومغطها كثيرا ما يتوقفان إلى حد لا يُستهان به على التطورات في الولايات المتحدة الاميركية .

الملفت أن الولايات المتحدة الاميركية تسجل عجزا ضخما في موازنتها السنوية ناهز خلال السنة المالية المنصرمة (١٩٨٣) الـ ٢٠٠ بليون دولار ، وتسجل عجزا ضخما ايضا في ميزان مدفوعاتها الخارجية على الحساب الجاري يقتضي لموازنته اجتذاب دفق من الرساميل الوافدة لا يقل عن نحو ٦٠ بليون دولار سنويا (٢) ، ولكنها لا تسأل عن ذلك امام احد . فهي تستطيع أن تفعل هذا وذاك من غير حسيب ولا حساب . وذلك عائد بنوع خاص ، من زاوية علاقة اميركا الاقتصادية بالخارج ، الى كون الدولار استطاع أن يفرض نفسه عملة

(1) (2) Intenational Heraed Tribune , Dec. 5, 1983, P. 5.

احتياطية رئيسة في العالم . فحتى مطلع السبعينات كان الدولار مرتبطا بالذهب ، ثم حصل الطلاق بينها واصبح الدولار في واقع الامر عائما . قام صندوق النقد الدولي على الاثر بمحاولة جادة لخلق بديل من الذهب بابتداع حقوق السحب الخاصة ، ولكن النجاح لم يحالف هذه المحاولة كليا فلم تبلغ الاوراق الجديدة منزلة الذهب من حيث المقبولة الدولية بمعنى الموجودات الاحتياطية النقدية وبقيت الساحة خالية الى حد بعيد امام الدولار ليملاً الفراغ .

وهكذا حيال العجز الذي تسجله الموازنة الفدرالية الاميركية ومن ثم ميزان المدفوعات الخارجية على الحساب الجاري ، يترتب على الدول الاخرى ان تتقبل تسديد متوجباتها على الولايات المتحدة بالدولار الاميركي ، ولا خيارا وساعا لها في ذلك نظراً لفقدان البديل الحقيقي . وهذا ما مكّن الولايات المتحدة الاميركية ، وحتى اشعار آخر ، من الاستمرار في تحمل العجز في ميزان مدفوعاتها الجارية من غير التعرض الى ضغوط مؤثرة لتصحيح الوضع . انك لا ترى صندوق النقد الدولي مثلاً يباحث السلطات الاميركية في هذا الشأن ويطلبها بتعديل سياساتها النقدية والمالية تحت طائلة العقوبات المعهودة ، ولا تراه يلحّ عليها باعتماد اجراءات تقشفية كالتى طالب بها البرازيل أو غيرها من البلدان الصغيرة . . .

قال أحد الاقتصاديين في هذا الصدد : « لو اخضع صندوق النقد الدولي الولايات المتحدة لمثل هذا التدقيق الذي يجب ان ينطبق على البلدان النامية حسب اعتقاد ادارة ريغان ، لكانت الحصيلة تقيراً ليس في مصلحة الولايات المتحدة . وفي غضون سنتين (لو تركنا سطوتها السياسية جانبا) لن تكون الولايات المتحدة حتى في وضع يؤهلها للحصول على المساعدات من صندوق النقد الدولي » (3) .

وكما في الاقتصاد الدولي كذلك في السياسة الدولية . وهنا يمكنني استخلاص العبرة من بلدي الصغير لبنان ، مردداً ما سبق لي أن قلت في هذا الصدد في مناسبة سابقة :

كثيرا ما تستوقفنا ايماءات في الأنباء والتعليقات الصحافية تفيد ان لبنان اضحى منطقة مهمة من مناطق التوتر في العالم وأن الوضع فيه بات يشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمي . فتساءل مشدوهين : كيف لبلد صغير مثل لبنان ان يهدد الأمن والاستقرار في العالم ؟ كيف لمجتمع تعداده لا يتجاوز الاربعة ملايين نسمة على رقعة ضئيلة من خريطة العالم ان يضع الكون امام اخطار تهدد أمنه واستقراره وربما وجوده اذا أخذنا بمخاوف المنذرين من الفناء الذري .

الجواب يكمن الى حد بعيد في علاقة الجبارين . لو كان الجباران على وفاق لبقيت الازمة اللبنانية في حدودها المحلية وربما الاقليمية ، ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا انها لما تطورت حتى في ابعادها الاقليمية . ولكن الجبارين على غير وفاق ، ليس على لبنان أو على الشرق الاوسط فحسب وانما على قضايا عديدة من شؤون العالم . وكثيرا ما

(3) - Samual Brittan « U . S . Deficits Still Matter » . Fonancial Times . Dec . 1 , 1983 .

يتناوب النزاع بينهما في صراعات تتفجر في مختلف بقاع الارض المتراامية . من هنا كان معظم بؤر التوتر في العالم : في اميركا اللاتينية ، في آسيا ، في افريقيا ، في الشرق الاوسط . وما لبنان اليوم الا - بارزة وحادة من حالات الشؤم تلك .

لو لم يكن النزاع قائما بين الدولتين العظميين لما تحولت حروب الدول الصغرى الى صراعات محكومة بعوامل اكبر من ارادة اطرافها ، لا بل لما تحولت الى ما يشبه الحروب الدولية بالوكالة . هكذا اصبح شأن لبنان بعد أن عبرت ازمته من طور المشكلة المحلية الى طور المشكلة الاقليمية فدخلت حيز التعريب ثم الى طور التجاذب الدولي فولجت متاهة التدويل . فالعوامل الخارجية المتداخلة فيها غدت من الميراثات بالعين المجردة ، وغدا للدول الكبرى فيها دور مؤثر وضابط ، بعضها من خلال وجود عسكري وسياسي مباشر وسافر وبعضها من خلال وجود غير مباشر أو مستتر .

هذه الظاهرة ، أي ظاهرة تحول صراعات الصغار الى صراعات بين الكبار وانما بالوكالة ، مردها الى حد ما الى ان احتدام النزاع يدفع بأطرافه في أغلب الاحيان الى طلب ادوات الحرب المتطورة وهي متوافرة من لدن القوى الكبرى دون غيرها . فيقع الصغار رهائن في قبضة الكبار وتفتح امام الكبار ابواب التدخل بين الصغار ، وكثيراً ما يتدرج الصراع الى حرب بين الكبار من خلاهم وعلى ساحتهم . وحتى الصراعات الفئوية داخل البلد الواحد احيانا ما تؤدي بأطرافها الى هذا المنزلق ، ولبنان شاهد على ذلك .

وعندما ننظر الى المؤثرات الخارجية في الازمات المحلية كثيرا ما يزوغ بصرنا بين القوى الدولية والقوى الاقليمية . ذلك لأن القوى الاقليمية المتحاربة لا غنى لها عن مصادر التسلح المتطور في الدول الكبرى .

ومما يدل أيضاً على أن قضية السلام في العالم تتوقف على الجبارة ، وبصورة خاصة الجبارين اياهما ، ما يجري على صعيد المفاوضات حول نزع التسلح النووي . فمع أن هذه المسألة تهم العالم أجمع ، ومع أن السلاح الذري لم يعد وقفا عليهما ، فان المحادثات تجري بين الجبارين حصرا ، فاذا اتفقا نعمنا براحة البال ، واذا اختلفا بقي شبح الفناء النووي يقض مضاجعنا .

يمكن ان نستخلص مما سبق جملة نتائج ، أهمها ما يأتي :

شتان بين القيم التي يقوم عليها المجتمع الاميركي والقيم التي تحكم العلاقات الدولية : فالنظام في اميركا يقضي بأن يكون الحكم للديمقراطية ، أما في المجتمع الدولي فالسطة للدول الكبرى ، وغالبا ما تكون لاحدى الكبريين .

والمفروض ان يكون المجتمع الاميركي مبنيا على مثاليات العدالة والانصاف والحق ، ومهما قصر النظام في ادائه عن بلوغ تلك المثاليات فان التزامها المبدئي يبقى هو المعيار . أما في المجتمع الدولي فالحق في جانب القوة ، والعدالة رهن بمشيئة الاقوى .

والمعروف عن الاقتصاد الاميركي كونه اقتصادا حرا مبنيا على شروط المنافسة العادلة . أما الاقتصاد الدولي فيتوقف مصيره ومساوه الى مدى محسوس على سياسة دولة كبرى ومسلكتها وارادتها ، وهي في ذلك كله لا تستوحي بالضرورة الاعتبارات الاقتصادية المجردة ، وانما كثيرا ما تكون الاعتبارات السياسية هي المسيطرة .

الانفاق الدفاعي وسباق التسلح بين الكبار كما بين الصغار هما من مسببات الخلل في كثير من الاقتصادات لوطنية ومن ثم في النظام الاقتصادي العالمي .

في ضوء ما تقدم ، والى أن يسود العالم نظام اكثر عدلا وتكافؤاً بين الشعوب ، نرى أن كل دولة بالطبع تتحمل شيئا من المسؤولية في ما يجري على الساحة الدولية ، ولكن الدول الكبرى ، وأخصها الولايات المتحدة الاميركية ، تستأثر بقدره على الترجيح أو الحسم في القرار على الساحتين السياسية والاقتصادية في العالم تلقي على كاهلها القسط الاعظم من المسؤولية عن مجريات العلاقات الدولية وتطوراتها . كل مسؤول بمقدار حجمه النسبي في السياسة الدولية . من هنا فاننا لا نرى في أية مفاوضات بين دولة كبرى ودولة صغرى تعبيرا عن المشاركة المتكافئة في المسؤولية عن العلاقات بينهما ، وانما نرى فيها مجالا لوقوف الدول الكبرى على حقائق العلاقة وشجونها مع الدولة الصغرى لكي تتحمل الدول الكبرى من ثم مسؤوليتها في ما يتم على هذا الصعيد مستقبلا .

في الاقتصاد العالمي فتش عن السياسة . ما أكثر المشاكل السياسية الدولية وبالتالي الاقتصادية . وفي خلفية الكثير من المشاكل السياسية قضية الوفاق الدولي التي تتوقف على التفاهم بين الجبارين .